ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

عدسة اقتصادية

العدد 6
9 أبريل 2026

© 2026 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك. دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الولايات المتحدة تعتزم فرض رسوم بموجب المادة (301) بشأن العمل القسري وعمالة الأطفال

مقدمة:

تتأثر صادرات الدول المختلفة بالحواجز الجمركية وغير الجمركية على حد سواء. وتقليديا، كانت الحواجز غير الجمركية تشمل معوقات مثل الصحة النباتية في الصادرات الزراعية، إلا أنه مؤخرا فرضت آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) قيودا على الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، ولا يزال هناك أنواع أخرى من الحواجز تظهر يوميا، وأحدثها تفعيل المادة (301) بشأن العمل القسري وعمالة الأطفال.

تمنح المادة (301) من قانون التجارة لعام 1974 مكتب الممثل التجاري الأمريكي (USTR) صلاحيات واسعة للتحقيق في الممارسات التجارية "غير العادلة" ومعالجتها، بما في ذلك الممارسات المرتبطة بسلع تم إنتاجها باستخدام عمالة الأطفال أو العمل القسري؛ حيث تُجيز للحكومة الأمريكية فرض رسوم جمركية أو قيود تجارية في هذا الصدد، وتتيح لها في أي مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد حظر استيراد المنتجات التي يدخل في إنتاجها العمل القسري أو عمالة الأطفال مما يجعل أسعارها منخفضة.

الوضع الحالي

- بدأ مكتب الممثل التجاري الأمريكي (USTR) تحقيقات بموجب المادة (301) تستهدف ما يزيد عن 60 دولة من حلفاء الولايات المتحدة وخصومها على حد سواء، بزعم أن هذه الدول لا تحظر أو لا تطبق بفعالية حظر استيراد السلع التي تم إنتاجها باستخدام عمالة الأطفال أو العمل القسري. ومن بين الدول المستهدفة كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا ومصر وجنوب أفريقيا وتركيا.
- **لماذا المادة (301)**: أصدرت المحكمة الأمريكية العليا مؤخرا حكما يقضي ببطلان الرسوم الجمركية المفروضة بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية الدولية الطارئة (the International Emergency Economic

(Powers Act (IEEPA لعدم موافقة الكونجرس عليها. وردا على ذلك، لجأت إدارة ترامب إلى الاستعانة بالمادة (301) لفرض رسوم جمركية وقيود تجارية على هذه الدول بدعوى استخدام عمالة الأطفال والعمل القسري.

- تفرض إدارة ترامب حاليا رسوما جمركية أساسية بنسبة 10% على معظم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، ومن المقرر أن ينتهي العمل بهذه الرسوم في 24 يونيو 2026، ومن المتوقع أن تحل محلها الرسوم المفروضة بموجب المادة (301).
    - **سابقة نيكاراجوا**: أسفر تحقيق حديث بشأن أوضاع حقوق العمالة في نيكاراجوا عن فرض رسوم تدريجية عليها (0% في 2026، ترتفع إلى 15% بحلول عام 2028).

ماذا يعني ذلك؟

- **تأثير واسع النطاق**: هناك استهداف لشركاء تجاريين رئيسيين للولايات المتحدة مما قد يؤدي إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية.
- **أداة ضغط تفاوضي**: تهدف هذه التحقيقات إلى الضغط على الدول خلال المفاوضات التجارية الجارية، بالإضافة إلى الحد من ممارسات إعادة التصدير (transshipment).
- **الرسوم الجمركية/ القيود على الواردات**: في حال رصد مكتب الممثل التجاري الأمريكي (USTR) أي مخالفات، يمكن للولايات المتحدة أن تفرض رسوما جمركية أو حظرا على استيراد المنتجات القادمة من الدول المستهدفة.
- **التجارة مع الصين**: الدول التي لديها علاقات تجارية كبيرة مع الصين قد تتأثر بشكل أكبر نتيجة لهذه التحقيقات.
- **عدم اليقين**: من غير الواضح ما هي بالتحديد الدول التي سوف يفرض عليها بالفعل مكتب الممثل التجاري الأمريكي رسوما جمركية أو قيودا تجارية.

ماذا يعني ذلك بالنسبة لمصر؟

الإجابة على هذا السؤال تنقسم إلى ثلاثة أجزاء على النحو التالي:

أ. وضع مصر فيما يتعلق بعمالة الأطفال

- مصر غير مصنفة كدولة تستخدم العمل القسري بشكل منهجي سواء من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) أو وزارة العمل الأمريكية. ولكن بالرغم من ذلك، هناك بعض القطاعات التي تستخدم الأطفال في العمل مما قد يتسبب في فرض رسوم جمركية على الصادرات المصرية بموجب المادة (301).

- وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية لأسوأ أشكال عمل الأطفال [1]— الذي كان يقتصر في الأصل على العنف والاستغلال — لا يوجد تسجيل لمثل هذه الحالات في مصر. ولكن مع تعديل التعريف فيما بعد ليشمل الأعمال الخطرة، والتعرض لمواد كيميائية معينة، أصبح ما يقرب من 70% من عمالة الأطفال في مصر يندرج الآن تحت فئة العمل الخطر، وهو ما يطال نحو 3.4% من إجمالي عدد السكان من الأطفال. ومن القطاعات التي يسري عليها ذلك قطاع الزراعة، نظرا لعدد ساعات العمل الطويلة به، وصناعة الطوب بسبب التعرض لمواد سامة.

- بوجه عام، تشير بيانات منظمة العمل الدولية[2] إلى انخفاض معدلات عمالة الأطفال في مصر من 7% في عام 2014 إلى 4.9% في عام 2021. وهذا المعدل أقل بصورة كبيرة من المتوسط الإقليمي المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (8.3%)، ومن متوسط دول أفريقيا جنوب الصحراء (21%). وبالمثل، صنفت وزارة العمل الأمريكية التقدم الذي تحققه مصر في القضاء على عمالة الأطفال على أنه "إنجاز معقول"[3].

- برغم هذا الانخفاض العام في معدلات عمالة الأطفال في مصر، إلا أنها لا تزال متركزة في قطاعات مرتبطة بالصادرات؛ حيث يعمل نحو 52% من الأطفال العاملين في الزراعة، بينما يعمل 18.9% منهم في القطاع الصناعي. وتحدد منظمتا العمل الدولية واليونيسف زهور الياسمين، والحجر الجيري، والطوب، والقطن، وبعض المحاصيل الغذائية كمنتجات تعتمد على عمالة الأطفال.[4] كما تدرج وزارة العمل الأمريكية الطوب والحجر الجيري والقطن كسلع أساسية يتم إنتاجها باستخدام عمالة الأطفال في مصر.[5]

[1] وفقا لتعريف اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، يشمل تعبير "أسوأ أشكال عمل الأطفال" كافة أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق، كبيع الأطفال والاتجار بهم، وعبودية الدين، والعمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في صراعات مسلحة، واستخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة، والأعمال التي يرجح أن تؤدي، بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاول فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي:
https://normlex.ilo.org/dyn/nrmlx_en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C182.

[2] https://www.ilo.org/projects-and-partnerships/projects/combating-worst-forms-child-labour-reinforcing-policy-response-and-0

[3] https://www.dol.gov/agencies/ilab/resources/reports/child-labor/egypt

[4] https://www.ilo.org/resource/other/2024-global-estimates-child-labour-figures

[5] https://www.dol.gov/agencies/ilab/reports/child-labor/list-of-goods-print

ب. تحليل الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة

- يتبين من الجدول (1) التالي أن الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة سجلت 2.2 مليار دولار في عام 2024.

الجدول (1): الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة

الصادرات	القيمة (مليون دولار)	% من الصادرات
ملابس جاهزة غير مصنرة أو كروشيه	739.88	33
ملابس جاهزة مصنرة أو كروشيه	454.17	20
الحديد والصلب	130.82	6
السجاد وأغطية الأرضيات المنسوجة الأخرى	123.3	5
محضرات غذائية من الخضروات والفواكه والمكسرات	113.82	5
أخرى	698	31

المصدر: COMTRADE.

- يتضح مما سبق أن المادة (301) لا تسري على الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة، باستثناء الخضروات لأنها من المنتجات الزراعية، رغم أن القطن فقط هو المرتبط بعمالة الأطفال في مصر.
- رغم ذلك، يجب أن تأخذ مصر جميع التهديدات التجارية على محمل الجد، وأن تعمل على الحد من عمالة الأطفال في جميع الحالات، وفي هذا الصدد يُقترح التوصيات التالية:

ج. بعض المقترحات لتجنب الرسوم الجمركية والقيود التجارية بموجب المادة 301

- **المشاركة في التعليقات العامة**: تقديم تعليقات/ ملاحظات مكتوبة، وطلبات للمشاركة في جلسات الاستماع، وذلك قبل الموعد النهائي المحدد لتلقيها **في 15 أبريل 2026**، حيث من المتوقع عقد **جلسات استماع عامة خلال الفترة ما بين 28 أبريل و1 مايو 2026**.
- **إلقاء الضوء على واقع عمالة الأطفال في مصر**، وتوضيح أنها في تراجع وفقا لتقارير وبيانات كل من منظمة العمل الدولية ووزارة العمل الأمريكية. كما أنه لا توجد حالات لأسوأ أشكال عمالة الأطفال أو العنف المرتبط بها في مصر.
- **تشديد الرقابة** على العمل في قطاعات الطوب، والحجر الجيري، والقطن، والزراعة، وإعداد ونشر تقارير تبرز التقدم الذي تحققه الدولة في مجال الحد من عمالة الأطفال وعدم وجود أدلة على العمالة القسرية في مصر.
- **تقييم مدى تأثير فرض رسوم جمركية بموجب المادة (301) على الصادرات المصرية**، وفي هذا الصدد، وبما أن هناك اتفاقيات تجارية مبرمة بين مصر و الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي،

يُقترح توجيه الصادرات من هذه السلع إلى تلك الأسواق بدلا من الولايات المتحدة، وهو ما سيحد من تأثير هذه الرسوم.

- **تقييم المخاطر المحتملة**: تشديد الرقابة على مختلف القطاعات ومتابعة الموردين التابعين لهم الذين يستخدمون عمالة الأطفال.

تواريخ يجب الانتباه إليها:

- **15 أبريل 2026**: الموعد النهائي لتقديم التعليقات المكتوبة وطلبات المشاركة في جلسات الاستماع العامة
- **من 28 أبريل إلى 1 مايو**: جلسات الاستماع العامة لدى لجنة التجارة الدولية الأمريكية
- **بعد مرور سبعة أيام من آخر يوم لجلسات الاستماع العامة**: الموعد النهائي لتقديم التعليقات لتفنيد الجلسات العامة